الردع بالخدمة المجتمعية خير عقوبة للمتهورين

على الرغم من كثرة العقوبات والمخالفات والغرامات بحق المتهورين على الطرقات، فإن بعض الشباب لا يزالون يعتبرونها عقبات يمكن تجاوزها، إلا أن توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بتأدية الخدمة المجتمعية جزاءً تأديبياً لمرتكبي الحركات الاستعراضية الخطرة، ستضع حداً لمثل هذه المخالفات، لا سيما أنها ستضعهم وجهاً لوجه مع خدمة المجتمع الذي أثاروا القلق فيه، وهددوا أمنه وروّعوا أهله. عقوبة حضارية بامتياز ترتقي بمعنى التأديب القانوني للمخالفين إلى مستوى إدراك علاقتهم بالمجتمع وأمنهم جزء منه، فهم حين يهددون سلامته يعاقَبون بزيادة نظافة شوارعه ومساعدة أفراده. دائرة القضاء في أبوظبي أكدت أن الموعد قريب لإدخال هذا النوع من العقوبات، ليشمل الجنح التي تستلزم عقوبة الحبس بما لا يزيد على 6 أشهر أو الغرامة، بينما طالب قانونيون بسرعة تعميم مثل هذه العقوبات لتشمل جميع إمارات الدولة، وسط ترحيب أولياء الأمور بمثل هذه التأديبات الحضارية.

■ تحقيق: شيرين فاروق، رحاب حلاوة، ماجدة ملاوي، أحمد يحيى، جميلة إسماعيل، نورا الأمير، أحمد أبو الفتوح، فادية هاني، عصام الدين عوض، موفق محمد

محامون يطالبون بتعميمها.. وأولياء أمور: عقوبة نوعية غمرتنا بالسعادة

الخدمة المجتمعية تردع متهوري الطرق.. وتغطي قضـ

■ آثار التفحيط تشوه جمال الطرق | أرشيفية

- اقتراح عقوبة «الحبس نهاية الأسبوع» بما يتيح للمخالفين ممارسة حياتهم دون ضرر بمصالحهم
- «السوار الذكي» عقوبة بحاجة لإطار قانوني يمكّن القاضي من حبس المتهم في بيته أو مدينته
- الخدمة المجتمعية فرصة ثانية يقدمها الوطن لأبنائه بمد يد العون وانتشال هؤلاء المخالفين
- معاقبة المتهورين بالسجن تقود إلى نتائج عكسية وتؤدي إلى إفسادهم وليس إصلاحهم

دقت توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بتأدية الخدمة المجتمعية كجزاء تأديبي لمرتكبي الحركات الاستعراضية الخطيرة، ناقوس المسؤولية الوطنية لدى الكثير من المهتمين والمحامين وأولياء الأمور الذين طالبوا بتعميم هذا الإجراء على جميع إمارات الدولة وسنه ضمن نصوص القانون ليكون رادعاً حضارياً يمنع الشباب المتهورين من التمادي في عدم احترام حقوق الآخرين على الطرقات، ومنعهم من التسبب بإراقة المزيد من الدماء على الشوارع بدوافع «صبيانية» استعراضية، بينما أكدت دائرة القضاء في أبوظبي، صدور قرار خلال الفترة القليلة المقبلة ينص على إصدار أحكام بتدابير الخدمة المجتمعية في قضايا الجنح، وذلك بديلاً عن عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن 6 أشهر أو الغرامة، وعلى ألا تزيد مدة الخدمة المجتمعية على 3 أشهر، بينما قال أولياء أمور أن تطبيق عقوبات الخدمة المجتمعية أسعدنا لأنه يعد من أفضل وأرقى أساليب التهذيب وتعديل سلوك الشباب المتهور وهو ليس نوعاً من الإذلال بقدر ما هو نوع من تعليم الالتزام وتهذيب النفس وتواضعها أمام الآخرين، في حين أكدت وزارة الداخلية عدم توانيها في تطبيق القانون بصرامة للتعامل مع مخالفي قانون الطرق للحد من الحوادث المرورية والخطورة، وأنها ستواصل حملات التوعية للشباب لتقليل المخالفات.

قرار

وكشف المستشار محمد راشد الضنحاني، رئيس نيابة بني ياس الكلية في دائرة القضاء أبوظبي، لـ «البيان» عن أن قراراً سيصدر خلال الفترة القليلة المقبلة ينص على إصدار أحكام بتدابير الخدمة المجتمعي في قضايا الجنح، وذلك بديلاً عن عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن 6 أشهر أو الغرامة، وعلى ألا تزيد مدة الخدمة المجتمعية على 3 أشهر.

وأضاف: إنه في حال أخل المحكوم عليه بمقتضيات تنفيذ الخدمة المجتمعية، فللمحكمة بناء على طلب النيابة العامة أن تقرر تطبيق عقوبة الحبس لمدة مماثلة لمدة الخدمة المجتمعية أو إكمال ما تبقى منها، موضحاً أن القرار ينص «أن الخدمة المجتمعية هي الزام المحكوم عليه بأن يؤدي احد أعمال الخدمة المجتمعية، وذلك في إحدى المؤسسات أو المنشآت التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزيري الداخلية والموارد البشرية والتوطين، أو بقرار من رئيس الجهة القضائية المحلية.

ووفقاً للقرار فإنه يتم تنفيذ الخدمة المجتمعية في الجهات التي يختارها النائب العام أو من يفوضه، وبالتنسيق مع تلك الجهات وتحت إشراف النيابة العامة، على أن ترفع الجهة التي يتم تنفيذ الخدمة المجتمعية فيها تقريراً مفصلاً عن أداء المحكوم عليه وسلوكه وانضباطه ومدى التزامه بإدارة الخدمة المكلف بها إلى النيابة العامة.وأوضح المستشار محمد راشد الضنحاني بأن اصدار تدبير الخدمة المدنية على المتهمين في قضايا الجنح بدلا من عقوبة الحبس، يمنع هؤلاء المتهمين من اكتسابهم خبرات إجرامية أخرى حال اختلاطهم بباقي النزلاء، خاصة أن الدراسات التي تجرى في هذا الشأن تشير إلى ارتكابهم بعد انهائهم فترة التوقيف لجرائم اخرى، وذلك لتعرفهم أثناء تواجدهم في السجن على شخصيات سلبية من المسجونين وبالتالي تعلم السلوك السيئ أو الإجرامي من بعض نزلاء المؤسسة العقابية.

وقال: إن المشرع الإماراتي أكد في التعديلات الجديدة لقانون العقوبات على رؤيته وقناعته من أن بعض القضايا التي تنظرها محاكم الجنح تستحق منح المتهمين فيها، الفرصة لتقويم سلوكهم، بدلا عن الحبس، وذلك من خلال الزامهم بتطبيق احد تدابير الخدمة المجتمعية.

وأضاف أنه تماشياً مع هذا الفكر الواقعي والإنساني الراقي وتلافياً للآثار السلبية والاجتماعية التي ستصيب عائلة ومكانة هؤلاء المتهمين ومن يعيلونهم بأفدح الأضرار، والتي يتمثل أدناها في تشويه سمعتهم وعزلهم من وظائفهم وتوقفهم عن اعالة اسرهم التي ليس لها ذنب فيما اقترفه المخالف، فإن وجود عقوبة مجتمعية في القضايا البسيطة يعد بمثابة الفرصة الثانية التي يقدمها المجتمع عبر مد يد العون وانتشال هؤلاء المخالفين واعادتهم إلى المجتمع مرة.

■ محمد الضنحاني

■ يوسف الشريف

تطبيق القانون

إلى ذلك ذكر العميد غيث الزعابي مدير عام التنسيق المروري بوزارة الداخلية أن السلطات لا تتوانى في تطبيق القانون بصرامة للتعامل مع مخالفي قانون الطرق للحد من الحوادث المرورية والخطورة التي يسببها هؤلاء، وقال يجب أن يعرف هؤلاء أن لا مناص من القانون، وأن الجهات المعنية ستتخذ كافة الوسائل القانونية والحق في تطبيق القانون بكافة مستوياته للحد من مضايقات هؤلاء المستهترين بأرواح البشر.

■ غيث الزعابي

■ نادية عبد الرزاق

ودعا مدير عام التنسيق المروري بوزارة الداخلية إلى أهمية التزام قائدي المركبات بقوانين وأنظمة المرور والتي ما وضعت إلا لضمان سلامتهم وسلامة مستخدمي الطريق محذراً الشباب من الطيش والتهور أثناء قيادة المركبة، وعدم السيطرة على نوازع النفس البشرية، ما قد يؤدي إلى ارتكاب أخطاء هم الذين سيدفعون ثمنها، خاصة عند القيام باستعراضات شبابية «أعمال تفحيط» تتسبب في اختلال المركبة وقد تصطدم بأخرى أو تنقلب بقائدها مما قد يودي بحياته أو إصابته بإصابات خطرة.

■ حسن المرزوقي

■ أيهم المغربي

وأكد حرص الوزارة، ممثلة في إدارات المرور والدوريات على مستوى الدولة، على استمرار أنشطة التوعية على مدار العام لمستخدمي الطرق الداخلية والخارجية، والتي تتضمن إلى جانب محاضرات التوعية والإرشاد، توزيع كتيبات ونشرات إرشادية، بما يعزز بشكل كبير الحد من وقوع الحوادث المرورية الخطرة.

وأوضح أن مواجهة مشكلات المرور مسؤولية مشتركة، ويتطلب حلها تضافر جهود جميع قطاعات المجتمع، مناشداً قائدي المركبات ومستخدمي الطريق الالتزام بقواعد وأنظمة السير والمرور، وتجنيب أنفسهم وغيرهم مخاطر التعرّض للحوادث المرورية، وما يترتب عليها من إصابات وخسائر في الأرواح والممتلكات، والحفاظ على سلامتهم وسلامة الآخرين.

تعميم التجربة

توجهت نادية عبدالرزاق محامية ومستشارة قانونية بجزيل الشكر والتقدير إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، متمنية أن يتم تعميم وتطبيق هذه العقوبة البديلة على المتهورين في كافة إمارات الدولة، لما لها من تأثير إيجابي في تهذيب النفوس وإصلاحها على كل من تُسَوّل له نفسه القيام بمثل تلك الأفعال الخطيرة.

وذكرت أن عقوبة السجن في مثل تلك الحالات قد لا تحقق الغاية المرجوة من العقوبة في تحقيق الردع والإصلاح، لأن معاقبة المتهورين بالسجن قد تؤتي نتائج عكسية وسلبية تؤدي إلى إفسادهم وليس إصلاحهم نظراً لاختلاطهم بمسجونين محترفين للإجرام، واذا كان الحبس من العقوبات التي يلجأ إليها القضاء فإن الضرورات والظروف تحتم إيجاد البدائل بما يتناسب مع خطورة الفعل الإجرامي وفقاً لتغير الظروف ومتطلبات المجتمع.

وأوضحت أنه وفقاً لقانون الأحداث الجانحين والمشردين اذا ارتكب الحدث جريمة معاقباً عليها في قانون الجزاء أو أي قانون آخر حَكَم القاضي باتخاذ ما يراه من تدابير ومنها منع ارتياد أماكن معينة، والاختبار القضائي وحظر ممارسة عمل معين والالتزام بالتدريب المهني والإيداع في مأوى علاجي أو معهد تأهيل أو دار تربية أو معهد للإصلاح حسب الأحوال وممكن ابعاده عن الدولة في حال كان مرتكب الفعل الإجرامي من المقيمين من غير المواطنين.

وتجزم المحامية بأن عقوبة الخدمة المجتمعية المتمثلة بقيام هؤلاء الشباب المتهورين بتنظيف مرفق من المرافق العامه لمدة معينة يحددها القاضي المختص لها فائدة مجتمعية أكبر بكثير من ايداعهم احدى المنشآت العقابية المختصة كما أن لها دوراً

شاب إماراتي: القيادة المتهورة على الطرقات تسيء لسمعة بلادنا

أكد الشاب الإماراتي خالد الملا صاحب مجموعة (63) المتخصصة في عالم السيارات، أنه لا حجة مطلقاً لأي شاب يقوم بتصرفات متهورة في أماكن عامة، يعرض نفسه للمحاسبة من قبل السلطات أولاً، فضلاً عن نشر حالة من الخوف والقلق بين الجمهور، ليس لها أي داعٍ، وقد تعطي انطباعات غير صحيحة لزوار الدولة الذين يرون مثل هذه التصرفات، وذلك أن الدولة لم تدخر جهداً لتوفير كل ما يلزم لشبابها ولمحبي سباقات السيارات واستعراضاتها، من خلال العديد من الأماكن والحلبات الموجودة في عدد من الإمارات، يمكن للكثيرين ارتيادها وإطلاق العنان لموهبتهم وسياراتهم مع أصدقائهم، خاصة أن هذه الحلبات توفر كل عوامل الأمان والاحترافية لإسعاد محبي هذه السباقات، متطرقاً إلى هذه الحلبات في دبي أوتودروم، وحلبة ياس مارينا، وحلبة أم القيوين للاستعراضات، وهذه الحلبات توفر كل شيء من استعراضات وسباقات.

وأضاف المسؤول عن مجموعة «63» المتخصصة في عالم السيارات: أن التصرفات المتهورة التي يقوم بها بعض من الشباب بسياراتهم داخل المدن، غير مبررة نهائياً للعديد من الأسباب، ومنها أنها تعرضه شخصياً وللجمهور الموجود في هذه الأماكن لأخطار كبيرة، قد تنتج عن اصطدامه بهم، فضلاً عن أنها تسبب أذى نفسياً كبيراً لمرتادي هذه الأماكن، لإحساسهم بالخوف وعدم الأمان، وهو ما يتنافى مع كون الإمارات توفر كل عوامل الأمان والراحة لمقيميها وزوارها.

وقال إن أي شاب لديه مثل هذه الطاقات يجب عليه استغلالها في الأماكن الصحيحة، والتي تتمتع بمعدلات أمان عالية، منوهاً بأنه إذا كانت توجد بعض الحلبات التي تتطلب للاشتراك بها مبالغ كبيرة، لحجز أماكن ومواعيد لممارسة هذه الرياضة، ولا توجد عند الشباب القدرة على الدفع لها، فإن هناك على التوازي نوادي للسيارات توفر هذه الفرصة بشكل مجاني على عضويات الاشتراك فيها، خاصة أن لديه 25 نادي سيارات سوبر كار، توفر هذه السباقات بشكل أسبوعي، حيث توفر له كل ما يحتاج من متعة لاستثمار طاقاته، وإخراج هوايته بشكل آمن.

■ خالد الملا

وأوضح خالد الملا أن هذه النوادي توفر فعالياتها في أماكن وشوارع مخصصة لمثل هذه النشاطات، حيث يتم تنظيم ذلك بشكل احترافي، وبإشراف من الجهات المرورية المختصة.

ـــايا الجنح قريباً

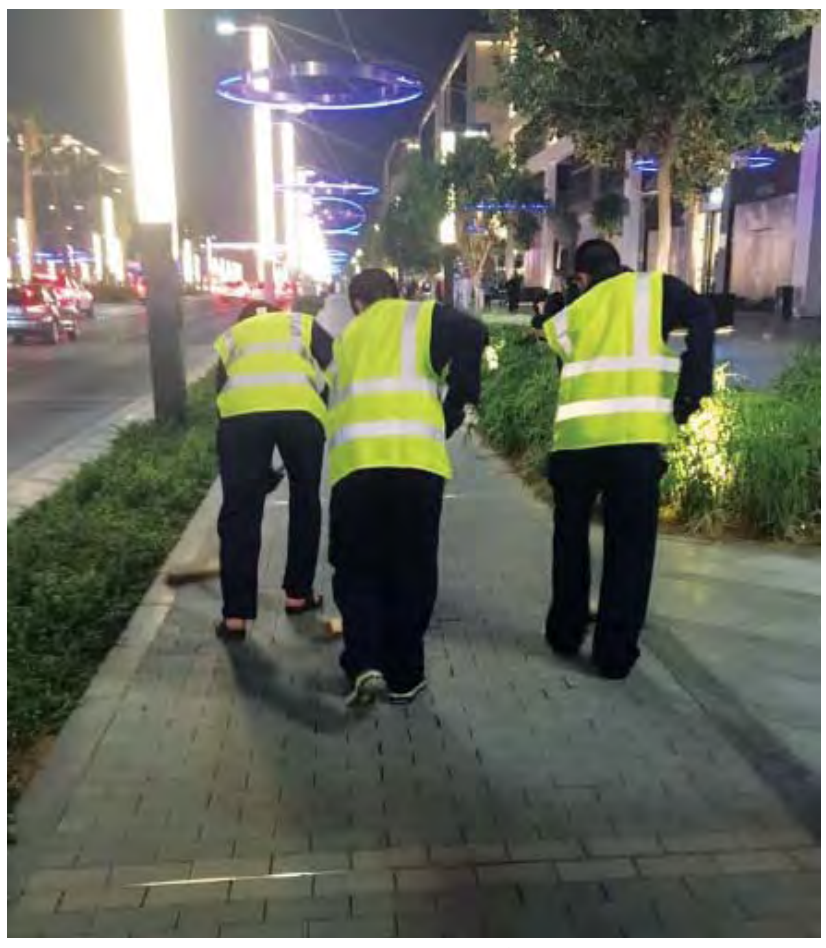

■ تنظيف الشوارع عقوبة وتربية | **أرشيفية**

نفسياً وتربوياً رادعاً قد لا يحققه إيداعهم في السجن، وبالمقابل تعويض لما تسبب به مرتكب الفعل من آثار نفسية ومادية تمثلت في ترويع أفراد المجتمع والإضرار بسلامتهم، وقد ثبت نجاح عقوبة الخدمة المجتمعية في العديد من الدول وآن الأوان لتطبيقها لدينا.

الأصلح والأنسب

ومن وجهة نظر المحامية أمل السبيعي فإن عقوبات الخدمة المجتمعية فاقت جميع التصورات فهي الأصلح والأنسب لردع المجرمين ومرتكبي المخالفات أسوةً ببعض الدول الأوروبية وهي تتساوى مع عقوبة الحبس أو الغرامة، وكفيلة برجوع المتهم عن ذات الفعل الإجرامي ووسيلة للتكفير عن الذنب، كما تجعلهم عبرة وعظة لغيرهم من الأفراد.

وتعتقد السبيعي أن هذه العقوبة تعد حماية لمرتكب الخطأ من الأثر السلبي للحبس كاكتساب خبرات إجرامية أخرى، وأنه ومن واقع تجربتي فإنه يجب على القاضي أن يحدد أيضا الخضوع لإعادة تأهيل وعلاج نفسي في بعض الحالات إن كرر المتهم الجريمة وأيضا يخضع لتقدير المحكمة.

نصوص صريحة

ويوضح الدكتور المحامي يوسف الشريف أن المشكلة ليست بالقانون الجديد لأن القانون جاء بنص صريح يبيح استخدام الخدمة المجتمعية كبديل للحبس، لكن مشكلتنا تكمن بكيفية إنزال مثل هذه القوانين وتطبيقها كعقوبات بديلة على أرض الواقع، مشيرا إلى أنه من أهم الصعوبات التي تواجه القاضي والتي تمنعه من إنزال مثل هذه العقوبة على المخالف هو عدم وجود نظام شامل وواضح للخدمة المجتمعية وآلية تطبيقها، من حيث المؤسسات التي تستوعب مثل هذه الخدمات، فلا يوجد بالقوانين الداخلية لمؤسساتنا مواد تنظم هذه العملية وتستوعبها، فهذا المخالف سيعمل على تنفيذ عقوبته في هذه المؤسسات، فيلزم أولاً أن نجد له إطاراً يوضح مهامه والآلية والكيفية التي سيتم إدراجه في بيئة العمل، وأيضاً سيواجه القاضي قضية عدم وجود تنسيق بين المؤسسات العقابية والمؤسسات الأخرى والتي تسهل من عملية إنزال العقوبة وتحديد وقتها وآلية مراقبة تنفيذها.

واقترح الشريف ايجاد عقوبات مستحدثة مثل عقوبة»الحبس نهاية الأسبوع«، والتي تسمح للمخالفين ممارسة حياتهم العملية والتي لا تضر بمصالح أسرهم وعائلاتهم، وأيضاً تعمل على تهذيب تصرفاتهم من خلال المقارنة بين الحرية والسجن، ومن العقوبات التي يجب إيجاد إطار قانوني لها»السوار الذكي“ والتي تمكن القاضي من حبس المتهم في بيته أو بيته وعمله أو حتى مدينته كنوع من تحديد أو تقييد الحرية وهذه العقوبة مستخدمة في كثير من الدول الأوروبية وعلينا ايجادها في قوانينا، فهي أكثر نفعاً من الحبس التقليدي.

حرية

ومن وجهة نظر الباحث القانوني أيهم المغربي فإن حرية الإنسان في التنقل والعيش في المكان الذي يرغب واحدة من أهم الحريات التي يحرص الإنسان عليها وتمثل في الوقت عينه مصلحة مؤكدة للفرد ولمجتمعه، مشيرا إلى الأضرار النفسية والجسدية والاجتماعية لعقوبة السجن وإهدار الطاقات، وان بدائل عقوبة السجن هي مجموعة من العقوبات والتدابير الاحترازية التي تتكفل بإصلاح الفرد وفي الوقت نفسه تشعره بالجرم الذي ارتكبه واستحق عنه العقاب ليتجنب ارتكابه مستقبلا ويرتدع غيره أيضاً، كما أن بعض المدانين يتمتعون بمركز اجتماعي أو انقاد إلى الجريمة بطريق الصدفة أو تحت تأثير الحاجة الملحة أو الحالة العصبية والنفسية الأمر الذي يتطلب معاملة هؤلاء بشكل مختلف، ومن جانب اخر أغلب الجرائم الجنح والمخالفات معاقب عليها بالحبس أو السجن لمدد قصيرة ويشير العلماء إلى عدم فاعلية تلك العقوبة بل انها ستكون سبباً مباشراً في افساد الشخص بدل إصلاحه.

ويقترح المغربي إلزام الأشخاص الذين ينفذ عليهم قانون الخدمة الاجتماعية بالقيام بأعمال تطوعية مع هيئة الهلال الأحمر الإماراتي باعتباره مظلة للأعمال الخيرية التطوعية.

عقوبات

إلى ذلك أوضح المحامي والمستشار القانوني حسن المرزوقي أن عقوبات الخدمة المجتمعية متوافقة مع التعديل الجديد للقانون الاتحادي رقم 7 والصادر في عام 2016، خاصة وأن ما حصل بالنسبة لحادثة»السيتي ووك«تعتبر جنحة، ويجوز استبدالها بعقوبة بتقديم خدمة مجتمعية.

وأضاف المرزوقي:»في بعض قضايا الجنح التي تنص عقوبتها على الحبس والغرامة، يجوز استبدالها بتقديم خدمة مجتمعية بشرط لا تزيد عن 6 أشهر، وتنص المادة 120 في قانون العقوبات على الخدمة المجتمعية، وإلزام المحكوم عليه بقيام أعمال مجتمعية «. واقترح المرزوقي باقة من الاقتراحات بشأن تقديم خدمات مجتمعية من قبل المحكوم عليهم بإلزامهم بتقديم خدمات تستهدف كبار السن، من خلال رعايتهم والاهتمام بهم، فهي فئة حاجة مجتمعية ينبغي الاهتمام بهم بشكل دائم، وليس فقط زيارتهم في بعض المناسبات، مضيفاً أيضاً ضرورة إلزامهم ببعض المهام في المستشفيات، لاسيما الاهتمام بالمرضى ورعايتهم.

04

تعد عقوبات العمل لمصلحة المجتمع من أهم أنواع العقوبات البديلة عن عقوبة الحبس، وهي عقوبات متنوعة واعتمدت في العديد من الدول، ومنها 4 صور مشهورة وهي: أولاً؛ إلزام المدان بالعمل لتقديم خدمة عامة في إحدى المؤسسات الخدمية، والتي أخذت بها عدة دول منها ايرلندا والبرازيل واستراليا وبعض الولايات في أميركا، وثانياً؛ إلزام المدان بتنظيف المسابح أو العمل في نظافة الشوارع أو المدارس والمستشفيات، وثالثاً؛ اقترح البعض العمل في دور الأيتام والعجزة وعقوبة العمل الإنتاجي وذلك خشية استغلال هذه العقوبة للتنكيل بكرامة المحكوم عليه، ورابعاً؛ يمكن الاستفادة من المدانين بالعمل في المعامل والمصانع والمزارع الإنتاجية.

■ بدائل

قال المحامي يوسف الشريف إنه في ظل التطور الذي تشهده مؤسسات الدولة لا بد لوزارة العدل أن تمضي قدماً في استحداث عقوبات بديلة لعقوبة السجن أو الغرامة، فأحياناً كثيرة قد تعود عقوبة السجن بالضرر على المجتمع، ولا تحقق الغاية المرجوة منها والتي تكمن بتهذيب السلوك المجتمعي. وقال: ما نحن بحاجة إليه إيجاد تفصيلات واضحة يحكمها نصوص القوانين تلزم المؤسسات المحلية أو الاتحادية باستيعاب المحكوم عليهم بالخدمة المجتمعية.

19

قال المستشار محمد راشد الضنحاني إن المشرع الإماراتي وضع أشد العقوبات بحق كل شخص يتورط في قضايا تمس سلامة المجتمع. غير أنه استهدف في الوقت ذاته منح المتهمين في القضايا البسيطة والأشخاص الذي خرجوا للتو من فترة الحداثة (19 إلى 22 عاماً) الحق في الحصول على فرصة ثانية، عبر إعفائهم من عقوبة السجن وتطبيق تدابير الخدمة المجتمعية لتقويم سلوكهم.

وأضاف أن الغرامة المالية مهمة في القانون إلا أنها في بعض الأحيان لا تكون رادعاً لارتكاب الجريمة، في ظل مقدرة المتهمين على السداد.

■حب الوطن

تشكل عقوبة الخدمة المجتمعية التي وجّه بها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، مناسبة لتأكيد حب الوطن والحرص عليه والحفاظ على ممتلكاته، فضلاً عن أنها تحمي المجتمع من نزوات المتهورين.

وقال تربويون إن عقوبة تنظيف الشوارع ليست مجرد عقوبة، بل احترام وتقدير لقيمة شوارع الوطن، وهي ليست وسيلة لممارسة الطيش وتفريغ نزوات التهور.

ودعوا إلى توعية الشباب عبر وسائل الإعلام بأضرار المخالفات المرورية أولاً، وما تسببه من هلاك محقق للنفس والآخرين، ثم ضرورة توعيتهم أيضاً بإيجابية مثل هذه العقوبات التأديبية لصالح ومستقبلهم.

تأديب حضاري بخدمة المجتمع

أكد مهتمون وأولياء أمور أن اعتماد الخدمة المجتمعية عقوبة للمتهورين على الطرقات لا سيما من الشباب يعد تأديباً حضارياً وتهذيباً لسلوك الشباب، كما أنها أفضل بكثير من زجهم في السجون واحتكاكهم بأصحاب السوابق، مما قد ينجم عنه تفتح أذهان الشباب على ممارسات إجرامية بعيدة عن تصوراتهم.

واعتبروا أن هذه السلوكيات التي يمارسها الشباب المتهور تعرض الآخرين للخطر، وهي نتاج تربية خاطئة قد يكون من يقوم بها ابناً وحيداً مدللاً، أو قد يكون نوعاً من الترف والغنى في أن يحصل الشاب على سيارة ذات دفع قوي من سيارات السباق، فيندفع بها إلى سرعات كبيرة في الطرق، أو يقوم بحركات بهلوانية كنوع من الاستعراض.

■ أحمد الخاطري

■ عبد الله الشميلي

■ مريم الشحي

■ عماد الشرابي

■ نبال أحمد

■ ولاء صلاح

ورأوا أن توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الخاصة بالعقوبة البديلة لمرتكبي مخالفة الحركات الاستعراضية الخطرة، من خلال تنظيف شوارع دبي أربع ساعات كل يوم لمدة شهر، هي نوع من التهذيب وتعديل سلوك الشباب المتهور، وليس نوعاً من الإذلال بقدر ما هو نوع من تعليم الالتزام وتهذيب النفس وتواضعها أمام الآخرين.

وأكد أحمد محمد الخاطري رئيس دائرة محاكم رأس الخيمة، أن قرار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، له أثر بالغ على مرتكب المخالفة أو الجريمة بحسب الأحوال، حيث إن العلم أثبت أن الباعث على الجريمة هو القصور في التربية والقدوة الحسنة وغياب الوازع الأخلاقي وضعف الرقابة وعدم فاعلية العقوبات، وقديماً قالوا من أمن العقوبة أساء الأدب.

وأشار إلى تعدد الفوائد وتعديها لصالح المجتمع وسلمه الاجتماعي، الذي يجب على كافة الشرائح المحافظة عليه، وجزاءً وفقاً للذي اعتدى على هذا المبدأ وتسبب في زعزعة الأمن وإزعاج مرتادي الطرق والميادين العامة، ونحن على يقين بأن مردود هذا النوع من العقوبات سيعود بالنفع على مرتكب الجريمة بإرغامه على خدمة المجتمع الذي تسبب في أذاه. وقالت نبال أحمد، ولية أمر، إن القانون جاء يلزم الشباب المتهور بتنظيف الشوارع بدلاً من السجن، وهو نوع من تهذيب السلوك وتعديله، ولفت أنظار الآباء إلى متابعة أبنائهم في الطرقات وتهذيبهم وانضباط سلوكياتهم، موضحةً أن هناك أولياء أمور مشغولين عن متابعة أبنائهم، نظراً إلى قيامهم بمهامهم الوظيفية.

وفي السياق ذاته، قالت ولاء صلاح، ولية أمر، إن الرفاهية التي يعيش فيها الجيل الحالي من الشباب تجعلهم لا يشعرون بتحمل المسؤولية، ومن الممكن أن يصدر منهم تصرف وسلوك خطأ يقلق المجتمع، وأن ما وجّه به صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم جاء من شعوره كأب تجاه الجيل الحالي والجديد، ليكونوا قدوة حسنة مستقبلاً.

وقال عماد الشرابي، ولي أمر، إن معظم الشباب يملكون أحدث السيارات، ويتسابقون بها مع أصدقائهم على الطرقات، ويعرضون حياتهم للخطر، وقد يقومون باستعراضات بهلوانية، وكثيراً من حوادث الطرق تكون نتيجة لما يفعله الشباب بسياراتهم، وهذا القانون الذي وجّه به صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، هو نوع من تهذيب الشباب، ويجعلهم يفكرون ألف مرة قبل أن يقوموا بسلوكيات خاطئة على الطرقات.

وأكدت مريم الشحي أن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ذو فكر ثاقب والعقوبة نوعية، حيث نشر بها ثقافة التطوع، ليكون عقاباً صارماً مؤدباً ورادعاً لكل مخطئ، وحيث إن النظرة المجتمعية تكون دونية لهذا العمل، فكان العقاب ذا آثر قوي على نفسيات المعاقبين، وهذا يدفعنا إلى تغيير كثير من العقوبات، التي سيكون لها تأثير إيجابي في سلوك المخطئين الذين أكثرهم من فئة الشباب، ليكونوا عبرة لغيرهم ممن يقدمون على مخالفات تروع أفراد المجتمع.

وأشارت إلى أن عقوبة الخدمة المجتمعية تعد أمراً اعتيادياً في دول العالم، أما العرب فيخجلون من ذلك، ليأتي توجيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، ليجعل المخطئين، وخاصة فئة المراهقين الذين يتلاعبون على الطرقات ويعرضون حياتهم وحياة الآخرين للخطر، عبرة لمن يحاول أن يقلدهم، بعد ظهورهم بتنظيف الشوارع أمام الجميع. وقال عبد الله الشميلي إن عقوبة الخدمة المجتمعية، بوصفها عقوبة بديلة رادعة لكل من يفكر في القيام بالأخطاء التي تعرض الآخرين للخطر، أفضل بكثير كعقاب عوضاً عن زجهم في السجون، خشية اختلاط المخطئين بالمجرمين ومهربي المخدرات، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى انحرافهم بدل إصلاحهم، لافتاً إلى أن عقوبة الخدمة المجتمعية ستنعكس على شخصية تلك الفئات خاصة فئة المراهقين، وردعهم عن تكرار مثل هذه الأخطاء غير المسؤولة، ومؤكداً أن دولة الإمارات تتميز بقوانينها التي ترغم أفراد المجتمع على احترامها من دون تفرقة.

6 حلبات في الدولة لاستعراضات السيارات ولا مبرر لممارستها داخل المدن

قال علي الحمودي صاحب مجلة سيارتي إن هناك 6 حلبات في الإمارات توفر كل أنواع رياضات السيارات مثل الدراج، والسباق، والدريفت، والاستعراضات، حيث توجد حلبات مخصصة لها وبمبالغ زهيدة جداً لا تتعدى المئتي درهم، مشيراً إلى أنه مع وجود مثل هذه التسهيلات، فإنه لا ينبغي على الإطلاق الخروج على النص للشباب وتعريض حياتهم والآخرين للخطر، وتعريض أنفسهم للمساءلة القانونية التي قد تعرضهم للغرامة وسحب السيارة، أو السجن في حالة حدوث مكروه لشخص ما.

وقال الحمودي إنه لا مبرر نهائياً لحدوث أي خروج عن المألوف فيما يخص استعراضات السيارات داخل حدود المدن، نظراً لما تمثله من خطورة عالية على المارة في الشوارع، فضلاً عن الشكل السلبي غير المألوف لطرقاتنا التي تتمتع بكل عوامل الأمان والهدوء، لافتاً إلى أن السلطات المعنية والجهات الخاصة الأخرى من نوادٍ للسيارات ومنظمين للسباقات، يوفرون كل ما يلزم للشباب صاحب هذه الهواية، من خلال توفير أماكن مخصصة ومتعددة في العديد من إمارات الدولة، بالإضافة إلى أنها لا تتطلب مبالغ كبيرة للاشتراك فيها، وبالتالي فإنه لا يوجد ما يستدعي حدوث مثل هذه التصرفات الشائنة في الشوارع العامة.

■ علي الحمودي

ونصح الحمودي أي شاب لديه سيارة رياضية الانضمام للجروبات والنوادي الخاصة، خاصة أن هذه الجهات لديها كافة التصريحات الأمنية والسلامة التي تخولهم تنظيم مثل هذه النشاطات، فضلاً عن أن هؤلاء المنظمين لديهم إلمام تام بقوانين الدولة التي تنظم هذه الأمور، وتشمل تحديد السرعات في الأماكن المقررة، ووضع أحزمة الأمان، وحتى التصوير خلال القيادة، منوهاً إلى أنه قبل انطلاق مثل هذه السباقات فإنه يتم توزيع كتيب تعليمات على المشاركين يضم كافة الالتزامات والاحتياطات الواجب العمل والالتزام بها.

وتطرق صاحب مجلة سيارتي لنبذة عن هذه المعلومات التي تشمل معرفة صحيحة بالطرقات التي يتم عليها السباقات والسرعات المقررة عليها، واشتراطات عدم تجاوز الرادارات، وكمية كثافة المركبات، وعدم استخدام التليفونات أثناء القيادة، وأن حدوث هذه التصرفات تعرض صاحبها لطائلة القانون، موضحاً أنه شخصياً له العديد من القنوات على وسائل التواصل الاجتماعي توضح مواعيد هذه السباقات والاشتراطات التي يجب الالتزام بها من قبل سلطات الأماكن التي تنظم فيها في الإمارات المختلفة.

مدير إدارة الإفتاء في دبي: خدمة المجتمع علاج رادع ونافع

دعوات لنشر صور «المستهترين» في وسائل الإعلام

طالبت جمعية توعية ورعاية الأحداث في دبي بتطبيق عقوبة الخدمة المجتمعية، إلى جانب نشر صور المخالفين في وسائل الإعلام، ليكونوا عبرة لغيرهم بتعرضهم للحرج الاجتماعي هم وأسرهم، وهو ما يشكّل رادعاً قوياً للكثيرين، ويسهم في منع وقوع المزيد من المخالفات واحترام القانون والحفاظ على الأرواح والممتلكات، بينما أكد الدكتور أحمد الحداد، كبير مفتين، مدير إدارة الإفتاء في دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي، أن هذا التأديب رادع ونافع في آن واحد، إذ إنه رادع للمتهورين، وهو في الوقت نفسه نافع للمجتمع كله، ولا عيب فيه عقلاً وشرعاً.

وأكد العقيد الدكتور جاسم خليل ميرزا، مدير إدارة التوعية الأمنية في شرطة دبي، عضو جمعية توعية ورعاية الأحداث في دبي، أن تطبيق عقوبة الخدمة الاجتماعية أشد ردعاً من السجن أو حجز السيارات أو العقوبات المادية، لافتاً إلى أنها مطبقة منذ سنوات في العديد من دول العالم، وأنه في أوروبا على سبيل المثال تجد شباباً ينظفون الشوارع على استحياء، خاصة في ظل نظرات الآخرين إليهم باحتقار أنهم اخترقوا القانون ولم يحترموه.

وقال العقيد جاسم إن بعض أولياء الأمور يدركون أن قيام أبنائهم بمخالفات وتجاوزات سيؤدي إلى قيامهم ببعض الأعمال الخدمية، مثل تنظيف الشوارع أو الحمامات أو غيرها من المهام البسيطة التي تؤكل لهم بمنزلة فضيحة كبرى للكثير من العائلات وللشباب أنفسهم، الذين يتباهون وسط زملائهم وأصدقائهم بأفخر الثياب والسيارات والهواتف، لتجدهم يرتدون زي عمال النظافة وينظفون.

وأشار ميرزا إلى أنه عبر اليومين الماضيين لاحظ انتباه أولياء الأمور إلى تصرفات أبنائهم ومراقبتهم، حتى لا يرتكبوا أي مخالفة تؤدي إلى قيامهم بالخدمة المجتمعية، وهو تطور ملحوظ لطالما طالبت به الجمعية وشرطة دبي عبر قنواتها المختلفة، بعد أن لوحظ غياب رقابة الأهل على الأبناء بشكل كبير، وهو ما جعل الأبناء لا يبالون بتصرفاتهم، وما إذا كانت تعرض حياتهم وحياة الآخرين للخطر، كما في المخالفات المرورية والاستعراضات، إلى جانب نقل صورة غير حضارية عن الدولة، والإضرار بالممتلكات العامة.

■ محمد مراد

■ أحمد الحداد

■ جاسم ميرزا

■ التفحيط يقتل الشباب | أرشيفية

نفع كبير

من جانبه، رأى الدكتور محمد مراد، أمين سر جمعية توعية ورعاية الأحداث في دبي، ضرورة تطبيق عقوبات الخدمة المجتمعية على الجميع، وليس الأحداث فقط، إلا أنها ستجدي نفعاً للشباب بشكل كبير وإيجابي، خاصة في حالة الشباب الذين ينتمون إلى عائلات كبيرة ومعروفة، ويعتقدون أن الأمر مجرد مخالفات مرورية مقابل المال، ويعاودون ارتكاب المخالفات مراراً وتكراراً.

ولفت الدكتور مراد إلى أن هذه العقوبات البديلة أثبتت نجاح وفاعلية كبيرة في الدول التي تطبقها، وأنها ستكون أكثر فاعلية في الدول العربية التي تهتم بـ«البرستيج» الاجتماعي وصورة الشخص في المجتمع، والتي ستتأثر بشدة إذا ما شوهد الشخص يقوم بأعمال النظافة في الشارع، خاصة إذا تم وضع صوره في وسائل الإعلام، فقد تكون فرصته في تبرير فعلته والتفاخر بالاستعراض بالسيارات أو «التفحيط» أو غيرها من اختراق القانون، ضعيفة جداً مقابل انهيار «برستيجه» الاجتماعي الذي انهار.

وأشار الدكتور مراد إلى أن مجرد تفكير أولياء الأمور في أن ابنهم سيرتدي يوماً زي عمال النظافة ويؤدي الخدمة المجتمعية بسبب عدم احترامه القانون، سيجعلهم يتخذون إجراءات عائلية للحيلولة دون قيام الابن بهذه الأفعال، وتوعيته بأهمية احترام القانون حفاظاً على عدم تعرضهم لأي مواقف سخيفة من المجتمع، وهو الأمر الذي يعتبر خطوة كبيرة نحو قيام الأسر بمسؤولياتها أمام أبنائها، وأهمها توعيتهم ومراقبة سلوكهم غير اللائق.

سلوك خاطئ

قال الدكتور أحمد الحداد، كبير مفتين، مدير إدارة الإفتاء في دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي، إن السلوك الخاطئ من أفراد الناس لا ينبغي أن يمر دون أن يقوَّم ويُصلح، وإن للإمام ومن حوله تقويم المعوج من السلوك الإنساني بين أفراد المجتمع، وهو السلوك الخاطئ الذي ليس له حد شرعي، بما يسمى شرعاً بـ«التعزير» الذي هو من السياسة الشرعية الموكولة لولي الأمر، بما يراه زاجراً ورادعاً لمن يرتكب ذلكم السلوك الخاطئ.

وأضاف: «الناظر إلى سلوك الشباب الطائش الذي كان في منطقة «سيتي ووك» المأهولة بالسكان والزوار، يرى أنه سلوك خاطئ ينبغي أن يقابل بردع كاف، وهو ما كان متوقعاً لكل عارف ومتابع لسياسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وهي السياسة الحازمة والسديدة، فإنه، رعاه الله، رأى بثاقب نظره أن الردع لمثل ذلكم الطيش لا ينبغي أن يكون بسجن ولا غرامة ولا غير ذلك مما هو معهود في النظام الشرطي والمروري، فإنه قد يُحتمل، وقد لا يعطي فائدة سلوكية، بخلاف هذا التأديب الرادع النافع في آن واحد، فإنه رادع لكل أولئك المتهورين الذين يقلقون السكينة، ويخوفون المارة، ويعرضون حياتهم للخطر، ويؤرقون النائمين، لا سيما إذا اتُّخذ تشريعاً عاماً لكل من يفعل مثل ذلك، وهو في الوقت نفسه نافع للمجتمع كله، ولا عيب فيه عقلاً وشرعاً».

سياسة شرعية

أوضح الدكتور أحمد الحداد، كبير مفتين، مدير إدارة الإفتاء في دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري في دبي، أن السياسة الشرعية ترى من المصالح المجتمعية ما لا يراه الفرد، ومن هذا الباب ما فعله النبي، صلى الله عليه وسلم، في أسارى بدر، حيث جعل فداء من يحسن القراءة تعليم عشرة من أطفال أهل المدينة، فكان ذلك أعظم نفعاً من الفداء بالمال، وما فعله سيدنا عمر، رضي الله عنه، من ضرب صبيح بدِرَّته على رأسه حتى أذهب ما في رأسه من الشكوك والأوهام، وما فعله من حلق رأس عمر بن أبي ربيعة، لما كان فيه من فتنة جمالية للنساء مع شعره الغزلي، وما فعله سيدنا عثمان، رضي الله عنه، من نفي أبي ذر الغفاري، رضي الله عنه، إلى الرَّبذَة، لما كان عليه من الزهديات.

■ ثمرة

جاسم خلفان: طاقة إيجابية

رأى الدكتور جاسم خلفان، رئيس قسم العمليات بمركز عمليات الطوارئ والأزمات والكوارث بوزارة الصحة ووقاية المجتمع، أن العقوبة المجتمعية التي وجّه بها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في حق الشباب المتهورين، تعد فكرة ممتازة ورادعة في الوقت نفسه لأولئك الشباب الذين لا يعيرون القواعد المرورية انتباهاً، بل يضربون بها عرض الحائط، لافتاً إلى أن العقوبة المجتمعية تطبيق في بعض الدول المتقدمة، وأن إعادة تطبيقها بفكر صاحب السمو نائب رئيس الدولة، رعاه الله، ستحوّل الطاقة السالبة عند بعض الشباب إلى طاقة إيجابية، من خلال استقلالها في أشياء تعود على المجتمع بالنفع والخير، كما أنها تعد دليلاً واضحاً على عجز بعض أولياء الأمور عن ردع أبنائهم، لعدم القيام بمثل تلك الممارسات السالبة التي قد تعرضهم للخطر، وتعرض كل أفراد المجتمع كذلك للأخطار، من خلال القيادة بطيش، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إزهاق الأرواح البريئة من مستخدمي الطرق.

وقال إن مثل تلك العقوبات المجتمعية تكون مكشوفة يشاهدها الجميع، فبالتالي ستكون رادعاً قوياً لكثير من الشباب المستهترين الذين لا تعنيهم المادة في شيء، لأن بإمكانهم دفع ما يترتب على مخالفاتهم من مبالغ نقدية، ولكن مثل تلك العقوبة ستشعرهم بالخجل، كما ستكون هاجساً للشباب الآخرين بمجرد تفكيرهم في القيام بمثل تلك الحركات البهلوانية (التفحيط).

■ تقدير

تعزيز المسؤولية المجتمعية

يقول عبد الله بوعصيبة، مدير المركز الثقافي في أم القيوين، إن الخطوة تأتي انسجاماً مع رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، التي تهدف إلى تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية، في إطار رؤية الإمارات 2021 التي تهدف إلى أن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم، وأن يكون مجتمع الإمارات متلاحماً ومتماسكاً، يتبنى قيماً إنسانية مشتركة، ويقوم على ركيزة قوامها الشباب والأسر والمجتمعات المتلاحمة، بعيداً عن المخالفات والاستهتار من بعض الشباب، مبيناً أنها كذلك سترتدع الشباب الذين يرتكبون المخالفات في الأماكن العامة التي ترتادها الأسر مع أطفالها.

تربويون: أفضل العقوبات للشباب

أجمع أخصائيون تربويون أن اعتماد خدمة المجتمع عقوبة للتفحيط في الطرقات يشكل أفضل عقوبة سلوكية للشباب، تنعكس عليهم أخلاقياً وسلوكياً وتحجزهم عن تكرار المخالفة أمام ضغط الخشية من نظرة المجتمع.

وترى ديانا حيدري اختصاصية نفسية تربوية أن قرار عقوبة الخدمة المجتمعية هو من أفضل العقوبات وخصوصاً أن العقوبات المادية أو حتى سحب السيارات لم يكن رادعاً عند فئة معينة من الأشخاص وبالأخص شريحة المراهقين أو الأشخاص المستهترين الذين يكون همهم الأول والأخير هو المغامرة ولفت الأنظار بغض النظر عن أي اعتبارات اخرى.

وتعتقد أن العقوبة الاجتماعية مثل تنظيف الشوارع أو حتى مساعدة كبار السن أو الاعتناء بالأشخاص المصابين في المستشفيات من جراء الحوادث المرورية ممكن أن يكون رادعاً قوياً وذا تأثير فعال لأن الشخص يشعر بالمسؤولية ويحس بقيمة أي خطأ يرتكبه ويلاحظ غيره مما تضرر بسبب هذا السلوك المتهور ويشعر بمعاناته وخصوصاً عند الأشخاص الذين فقدوا يداً أو ساقاً بسبب حوادث مرورية بالإضافة إلى أنهم يتحولون الى عبرة لغيرهم من الأشخاص الذين يفكرون بارتكاب أي مخالفة مرورية، حيث إن الالتزام بالقوانين والأنظمة واحترامها هي أول دلالات السلوك الحضاري ورقيه.

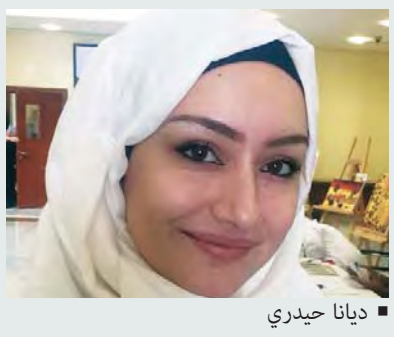
■ ديانا حيدري

■ أحمد إبراهيم

جنحة

وقال عبيد الجعيدي، مستشار في الإدارة الاستراتيجية : «بشأن توعية للشباب حول خطورة ممارسة التفحيط، يكون من خلال تعليق صور الحوادث القاتلة في المراكز التجارية ومدارس الثانوية، وتقديم كلمات توعية للشباب من خلال وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي، وكتابة رسائل للأسر يوعدون فيها بعدم ممارستهم للتفحيط، وزيارة أسر ضحايا حوادث التفحيط، وتقديم وتسجيل فيديو مؤثر عن نتيجة التفحيط. وإيجاد مقاعد للمعاقين وكبار السن في الحدائق والقيام بتمشيتهم، وتفعيل التطوع في جمعية أصدقاء البيئة، وتفريغ سلات المهملات من منازل كبار السن، ومرافقة فئة الأيتام في جولات سياحية، وغرس شجرة في كل يوم، وتشذيب الأشجار في الشوارع المعروفة بالتفحيط».

■ عبيد الجعيدي

■ عائشة الحوسني

مهام

فيما اقترحت عائشة الحوسني، مدرب في التطوير والتميز المؤسسي، أن يتم إلزام المعاقبين ببعض المهام في المراكز التجارية بما يتعلق الإشراف، أو القيام ببعض المهام التي تناسب أعمارهم. مؤكدة أن مثل العقوبات من شأنها أن تردع المتهورين من تعرض حياتهم وحياة الآخرين للخطر، لاسيما وأنها فئة شبابية يفضلون أكثر ارتياد المراكز التجارية، وقضاء وقتهم فيها، وبهذا الاقتراح سيضطرون إلى ارتياد المركز التجاري بهدف تقديم خدمات من شأنها أن تُنبهها تماماً بضرورة عدم الاستعراض والتهور، إلى جانب عدم التطاول على القانون والمجتمع.

أما أحمد إبراهيم الطرطور مدير حقوق الطفل في الشارقة قال: أسعدنا القرار بإدخال الخدمة المجتمعية ضمن العقوبات، لأنها تعطي نوعاً من المسؤولية لدى المستهترين بالقانون، كي يروا كم تتكبد الدولة على المجتمع، من اجل تحقيق أمنه واستقراره لكنه يرى ضرورة العمل على إدخال هذه العقوبات المجتمعية في قوانين العقوبات وقانون حماية الطفل وقانون الأحداث كي تصبح ملزمة وثقافة وهي موجودة عالمية، والإمارات الآن سباقة ونحن مع الفكرة قلباً وقالباً.

أستاذ علم الطاقة الإيجابية: تهذيب للنفس وإيصالها إلى الحقيقة

أكد أستاذ علم الطاقة الإيجابية والتنمية الذاتية وليد هاشم أن عقوبة المتهورين على الطرقات بالخدمة المجتمعية يعد قراراً حكيماً بالفعل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والانضباط والأخلاق الحسنة وتهذيب الروح والنفس.

وقال: «إذا قام أي شخص بحركة غير مسؤولة أو مضرة أو تؤدي إلى إلحاق أي ضرر أو تهديد على الآخرين أو إيذاء حياة الناس بأي شكل من الأشكال، أو يشكل تهديداً على حياة المارة في الشوارع، كما حدث وأدى إلى اتخاذ القرار، فإن هذا التصرف يأتي من شعور بالفراغ الداخلي لدى مرتكب مثل هذه الأفعال، ولكي يتصرف أحدهم مثل هذه التصرفات لا بد أن يكون ذلك نابعاً من شعور بفراغ معين في الداخل، ونحن كأشخاص لا نشعر بالفراغ حقيقة إلا إذا كنا لا نقوم بدورنا المفترض في هذه الحياة، والأشخاص الذين يشعرون بالفراغ الداخلي هم حقيقة غير متصلين بخالقهم، ولا يقومون بأدوارهم على أكمل وجه، من إعمار للأرض، أو من خدمة مخلوقات الله عز وجل.

■ وليد هاشم

وأضاف:«لا أعتبر توجيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، بمثابة عقاب بقدر ما هو تهذيب للنفس البشرية وإيصالها إلى الحقيقة والغاية التي أوجدوا لأجلها على هذه الأرض، وهو فرصة للشباب ليستمتعوا بطعم الخدمة وليجربوها وليعرفوا قيمتها، فخدمة تنظيف الشوارع خدمة سامية جداً، لأن كل الدول المتقدمة تتسم وتوصف بنظافة شوارعها تماماً كالإمارات، وهؤلاء الشباب الذين سينظفون الشوارع سيشعرون بضيق في البداية لتتهذب نفوسهم، لكن على المستوى الروحاني سيشاركون فيما بعد بنوع من الاكتفاء والسعادة الداخلية، وأنا على يقين بأن هذا القرار سيكون علامة فارقة في حياة هؤلاء الشباب لإعادة توجيه حياتهم للخدمة والعطاء، وسيساهم في صنع أشخاص مقيدين جداً لمجتمعهم».

وأكد أنه عندما نقوم بخدمة الوطن وأرضه الطيبة سواء بعمل تطوعي أو من خلال هذا القرار الحكيم، فإن ذلك العمل يخلق نقلة نوعية على المستوى النفسي والقيمي، ويسعدنا على رؤية أنفسنا التي نسختها في خدمة الله وخلقه وهو واجبنا على هذه الأرض

وقال: أنا على يقين من أن قلوب الشباب ستمتلئ محبة بعد تطبيق القرار ولو بعد فترة من لوم أنفسهم، لذا لا اعتبره عقاباً بقدر ما هو فرصة لإعادة توجيه خط أو مسار حياتهم ويكون عبرة للجميع.